



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



الفضاء المدني في المنطقة العربية

تمهيد

يفترض التعامل المتكامل مع موضوع هذه الورقة أن يغطي ثلاث محاور:

١. رسم ملامح الإطار المفاهيمي الذي تتبناه شبكة المنظمات العربية غير الحكومة في النظر إلى المجتمع المدني ودوره، مع عرض لحزمة المفاهيم المرتبطة به؛
٢. تناول بعض الإشكاليات التي تخص المجتمع المدني في الوقت الراهن، لاسيما في البلدان العربية، في ضوء تحولات العقد الأخير (بعد ٢٠١٠)؛
٣. تكثيف بعض الدروس والخلاصات من التقارير الوطنية عن واقع الفضاء المدني في البلدان المشمولة بالدراسة، والمعروضة في هذا التقرير.

سوف تقتصر الورقة على إشارة مكثفة الى المحورين الأول والثاني بما يساعد على تحديد الإطار النظري المعتمد فيها، اذ تعمل الشبكة على اعداد ورقة مستقلة عن الاطار النظري سوف تنشر لاحقا. وفي الورقة الحالية سوف يجري التركيز على المحور الثالث.

مدخل عن المفاهيم والمصطلحات المستخدمة

نقارب المفاهيم المتصلة بالمجتمع المدني من منظور علمي طبعاً، ولكن أيضاً من منظور عملي، بحيث يكون لهذه المساهمة وظيفة مفيدة في تقريب وجهات النظر أثناء الممارسة والتشبيك والعمل بين شبكات ومنظمات المجتمع المدني.

تستخدم في التقرير حزمة من المفاهيم مثل مجتمع مدني، منظمات مجتمع مدني، الفضاء المدني، الحملات، الحركات الاجتماعية، الحركات الشعبية... الخ، إضافة الى مناقشة تحليلية للعلاقة بين المدني والسياسي. وهذه من النقاط التي سوف تعرض مفصلاً في الورقة المستقلة قيد الاعداد. نكتفي هنا بالإشارة سريعاً الى ان مفهوم الفضاء المدني أكثر اتساعاً من مفهوم المجتمع المدني، اذ هو يشمل مجمل القوانين والأنظمة والآليات التي تتيح للمجتمع المدني ومنظماته ان تعمل بحرية او يقيدوها.

كما ان الورقة تستخدم أيضاً مفهوم الحركات الشعبية بمعنى متميز عن الحركات الاجتماعية التقليدية، وهو يعبر عن شكل أكثر اتساعاً من المشاركة الشعبية ذات الطابع السياسي غالباً.

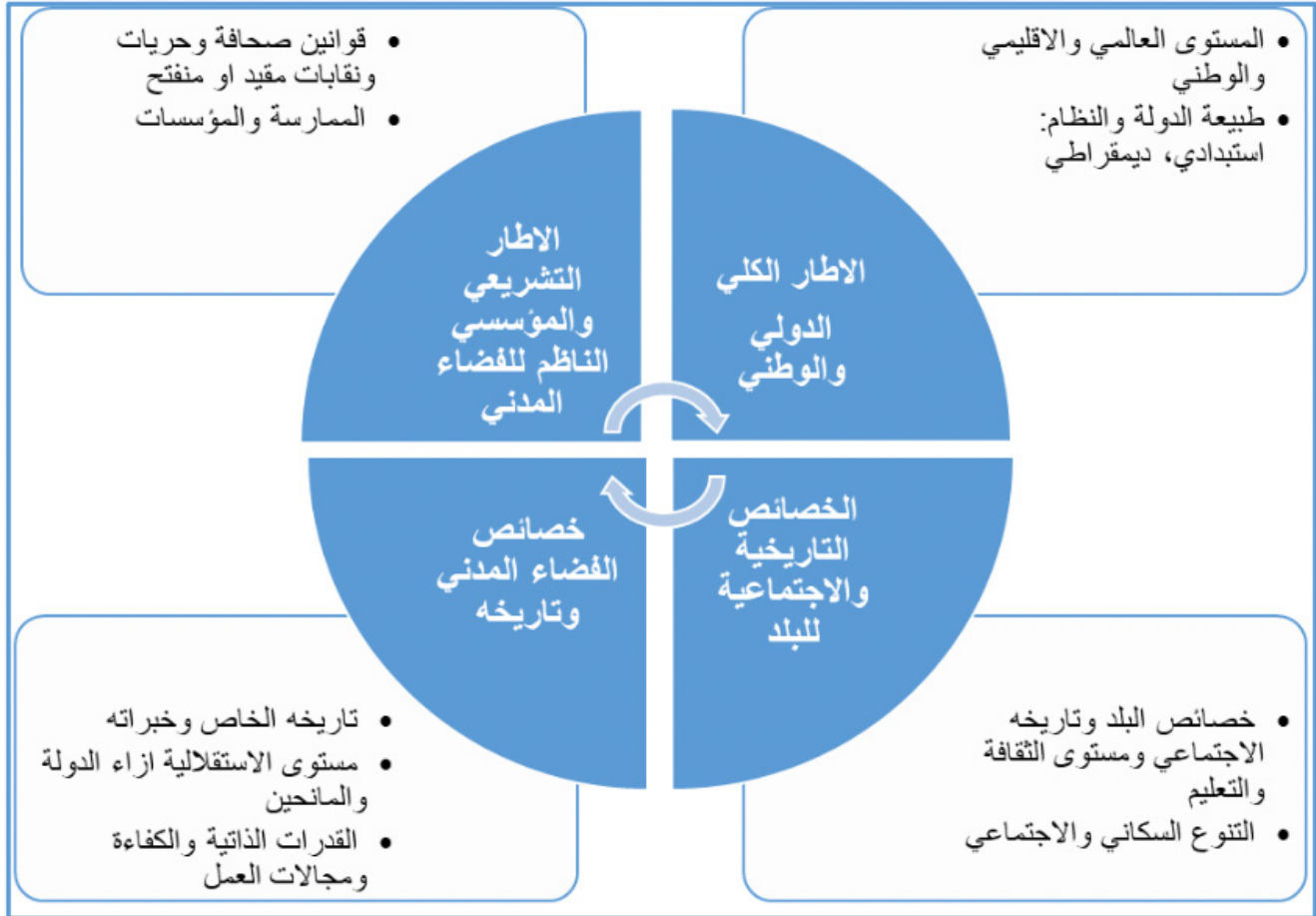
يلخص الجدول ١ بعض نقاط التمايز بين المقصود بمختلف المصطلحات وفق المعايير ذات الصلة ببحثنا.

جدول ١ : نقاط التشابه والاختلاف بين الاشكال المختلفة للعمل المدني

التنظيم	منظمات CSOs	حملات	حركات اجتماعية	حركات شعبية
التنظيم	مؤسسات مهيكلة	منظمة وفق متطلبات الحملة	نصف مهيكلة	غير مهيكلة
المدى الزمني	مستمر	قصير (عموماً)	طويل نسبياً، ومتفاوت حسب الهدف	غير محدد
عدد المشاركين	يمكن أن يكون محدوداً	متفاوت، حسب متطلبات الحملة	مشاركة واسعة عددياً	مشاركة واسعة عددياً
تنوع التكوين	الموافقون على النظام الأساسي والمنتسبون	غير أساسي، المعيار هو المشاركة في الحملة	الإشتراك في الهدف، وانسجام نسبي في الرؤية الى التغيير المنشود	متنوع ومتعدد
الصلة بالسياسة	غير قوية، بعضها يهتم بالتأثير على السياسات	غير قوية، متفاوتة حسب الحملة، وتهتم بالتأثير على السياسات	تسعى الى احداث تغيير اجتماعي عام، ويمكن ان يكون له طابع سياساتي او سياسي	يكون لها طابع سياسي اكثر وضوحاً، وحيثاً اهداف سياسية مباشرة

من جهة أخرى، ولجهة التداخل بين المدني والسياسي، فلا توجد وصفاً جاهزة وموحدة تنطبق على كل البلدان وكل الحالات، اذ ثمة عوامل مؤثرة ومحددة تتعلق بطبيعة الدولة والنظام، والإطار القانوني، وخصائص المجتمع نفسه وتجربة العمل المدني، ترسم مجتمعة ملامح العلاقة بين المدني والسياسي.

الشكل ١: العوامل المؤثرة في الفضاء المدني وعلاقة المدني بالسياسي



لقد تناولت الأوراق الوطنية (المدرجة في هذا التقرير) التجارب العملية والاجوبة التي قدمتها الممارسة على هذه الإشكاليات، حيث يمكن الاطلاع عليها بشكل تفصيلي. أما في الورقة الإقليمية، فنحاول استخلاص نقاط أساسية وذات طابع أكثر عمومية وتجريدا مستخلصا من التجارب الوطنية، ومن الأدبيات ذات الصلة، من خلال أمثلة وتجارب ونماذج مختارة تساهم في توضيح منطق التفكير والمعالجة بشكل متنسق ومكثف.

حركات اجتماعية في مناخ من الحرية النسبية: المغرب

نجحت حملة «عريضة جمع المليون توقيع» عام ١٩٩٢، في استصدار قانون عام ١٩٩٣ جاءت فيه تعديلات جزئية من ضمنها منع الأباء من تزويج بناتهم دون موافقتهم. إلا أن التحالف المنظم للتحرك اعتبر هذا الإصلاح المحدود غير كاف وإن كان خطوة في الاتجاه الصحيح، واستمر في تكثيف جهوده والضغط المستمر لإحداث تعديل جذري للمدونة.

وعام ١٩٩٨ شكلت حكومة التناوب الأولى بوصول المعارضة لأول مرة الى رئاسة الحكومة (حكومة اليوسفي). اعتبرت هذه اللحظة التاريخية مفصلية في تطوّر المد الإصلاحية بحيث برزت الحركة النسائية والحقوقية الديمقراطية بقوة في دعمها للخطة من جهة، في المقابل انتصبت التيارات المحافظة والمنتسبة للإسلام السياسي على اختلافها معارضة لمشروع الخطة، وهو ما أدى الى تنظيم أكبر مسيرتين متعارضتين في مدينتي الرباط والدار البيضاء في ١٢ من مارس ٢٠٠٢. استجاب الملك محمد السادس لدعوات الإصلاحيين، وشكل بعدها هيئةً لمراجعة مطالب الحركة، وشجّع رجال الدين على الانفتاح على مناقشتها. نتج عن ذلك اصدار مدونة جديدة (سميت بقانون الأسرة) عام ٢٠٠٤.

ويمكن تسجيل حضور تشاوري متواصل مع الحركة النسائية، على الأقل منذ سنة ٢٠٠٤ بعد اعتماد مدونة الاحوال الشخصية وما بعد الأحداث الإرهابية لـ ١٦ ماي ٢٠٠٣. وقد ترافق ذلك أيضا مع اتساع عدد الجمعيات العاملة في القطاع بخلفيات أيولوجية مختلفة، درجة التناقض، بين جمعيات الحركة النسائية الديمقراطية وجمعيات مرتبطة بالحكومة وبمرجعية الإسلام السياسي.

هذا مثال على حركة اجتماعية أطلقتها منظمات المجتمع المدني ونجحت في التأثير في اصدار تشريع أساسي في المجتمع، وهو أمر ما كان لينجح لولا المثابرة والنجاح في بناء تحالفات واسعة، ولولا الحوار المنفتح مع معارضي القانون، واشراك المؤسسة الدينية فيه. كل ذلك ساهم بشكل أساسي في تجاوب أعلى مقام في الدولة أي الملك، الذي بتجاوبه مع حركة الإصلاح، سهّل التوصل الى توافق مجتمعي في هذا الشأن، لاسيما في ضوء الخوف المتزايد من الإرهاب الاصولي الديني الذي كسر بعض المحظورات في التعامل مع قضايا المرأة والاسرة والمساواة بين الجنسين.

عرفت المملكة المغربية أشكالا مختلفة من العمل المدني، بما فيها الاحتجاجات الاجتماعية والشعبية، والتداخل بين المطالب الاجتماعية والسياسية في مراحل مختلفة من تاريخ المملكة بعد الاستقلال. كما تأثرت بالربيع العربي لاسيما مع حركة ٢٠ فبراير/ شباط/فيفري ٢٠١١ ومجمل المناخ الذي نشأ في البلدان العربية حينها، مما نتج عنه تعديل دستوري عام ٢٠١١ تضمن مجالا أوسع من الحرية والمشاركة. كما استمرت الحركات الاجتماعية في أكثر مناسبة بعد ذلك، والحالة الأكثر أهمية كانت حراك الريف - الحسيمة الذي بدأ يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦.

يشارك المغرب في ذلك مع باقي الدول العربية، الا أنه يتميز أيضا بكونه البلد الذي عرف أنواعا من الحركات الاجتماعية الأكثر قربا من المفهوم التقليدي للحركات الاجتماعية (يشبه في أشكال عمله وتنظيمه وأهدافه وشعاراته الحركات الاجتماعية في البلدان الأوروبية). ونعرض في ما يلي مثالين، أولهما الحركة النسائية في مجال إقرار قانون الاسرة الجديد (٢٠٠٤)، والثاني حملة المقاطعة ضد منتجات شركات غذائية (حليب ومياه) عام ٢٠١٦، يمثلان حالتين عن حركات اجتماعية بالمعنى الذي سبق عرضه في الفقرات عن التعاريف والمصطلحات.

أ - الحركة النسوية ومدونة الاسرة في المغرب

تشكل تجربة المغرب في اصدار مدونة جديدة للأسرة عام ٢٠٠٤ مثلا على تدرج عمل منظمات مدنية نسوية، الى إطلاق حملة، سرعان ما تحولت الى حركة اجتماعية بمشاركة واسعة استخدمت أساليب متعددة من الضغط والعمل، ونجحت في احداث تغيير تشريعي وثقافي واجتماعي كبير عبر عنه صدور المدونة الجديدة. استغرق هذا المسار ثماني سنوات منذ انطلاق الحملة عام ١٩٨٧ حتى إقرار القانون (٢٠٠٤)، وهو ما يجعلها أقرب الى مفهوم الحركة الاجتماعية، بما في ذلك تعدد أشكال العمل، واتساع المشاركة الشعبية بالإضافة إلى انخراط منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وإن من مواقع معارضة.

البداية عام ١٩٨٧ كانت انشاء ائتلاف من المنظمات النسائية والنسوية للدعوة الى اصلاح قوانين الاسرة السارية المفعول منذ عام ١٩٥٨، وكانت حملات توعية للمواطنين والمواطنات، وتواصل وضغط على البرلمانين، كما نظمت سلسلة من التظاهرات جرى التحضير لها من خلال لقاءات وندوات وورشات تثقيفية حرصت على التوجه أيضا الى النساء الريفيات اللواتي غالبا ما يتم اغفالهن.

ب - حملة مقاطعة شركات الغذاء: المغرب ٢٠١٨

النماذج التي يروج لها في التيار الرئيسي التنموي) ناتجة عن اجتماع عدة عوامل وخصائص مميزة للفضاء المدني المغربي في الفترة المعنية يمكن تكثيفها بما يلي:

ارتباط اقتصادي وثقافي بأوروبا (بشكل خاص)، وحرص على صورة المغرب الديمقراطي الذي يحترم القانون، النظام السياسي والسلطة بمكونيها المخزن والحكومة، والإطار التشريعي والقانوني، على قدر من المرونة وتتيح هامشا من الحريات للمجتمع المدني، وقد ساهم في ذلك صعود التيارات الإسلامية والاعمال الإرهابية في الدار البيضاء (٢٠٠٣)، وكذلك الربيع العربي وما تلاه من تعديل دستوري (٢٠١١)، خبرة وقدرات المجتمع المدني المغربي.

ان قدرة المجتمع المدني على تنظيم مثل هذه التحركات على امتداد فترات طويلة زمنيا، والأهم من ذلك النجاح في تحقيق الأهداف، كان ليكون أكثر صعوبة لو أن الإطار الناظم للفضاء المدني كان أكثر تقبيدا، لا بل ربما كان مستحيلا في ظل أشكال التقييد القسوى في نظام استبدادي أو شمولي، الامر الذي يدفع الناس الى اشكال أكثر توترا في العلاقة مع السلطة واشكال مواجهة أكثر راديكالية معها من الاشكال التي اتبعتها التجربتان. وقد حصل ذلك في تجربة المغرب نفسه في فترات زمنية سابقة.

نجد هنا مثالا آخر على حركة اجتماعية نجحت بدورها في تحقيق هدفها. بدأت الحملة على صفحات فيسبوك في ٢٠ ابريل/ نيسان/ افريل ٢٠١٨ بدعوة الى مقاطعة منتجات عدد من الشركات المنتجة للمواد الغذائية، لاسيما شركة دانون المنتجة لمشتقات الحليب والتي تمثل ٦٠٪ من السوق المغربية، وشركة أولماس للمياه المعدنية (٧٠٪ من السوق)، ومحطات افريقيا لتوزيع الغاز والبتترول (٣٧٪ من السوق). وكل الشركات يملكها أصحاب رؤوس أموال يحتلون مواقع اقتصادية او سياسية رفيعة.

الاحتجاج كان بسبب ارتفاع أسعار هذه السلع، وجعلتها الصفحات المؤيدة لحمات المقاطعة عملا هادفا «الى توحيد كلمة الشعب المغربي في مواجهة الغلاء والفقر والبطالة والظلم والفساد والاستبداد». والحملة كان منظمة وفعالة ولم تكن بقيادة مؤسسات وجمعيات محددة، وشكل التنظيم استند بشكل خاص الى منصات التواصل الاجتماعية التي أعطت فعالية لجهة الانتشار وتوسيع المشاركة لاسيما ان شكل الفعل هنا هو الامتناع عن شراء المنتجات، أي هو فعل/امتناع عن فعل يمكن تنفيذه بشكل فردي دون حاجة للتجمع ومرتبطة بالأعمال اليومية التي يؤديها المواطن والتي لا يمكن الضغط عليها للامتناع عنها، او فرض سلوك مختلف عليه.

وبحسب التقارير الصحفية فقد قدر عدد المشاركين في الحملة بحوالي ١١ مليون شخص، وبين استطلاع لصحيفة الايكونوميست المغربية ان ٤٢٪ من المستطلعين.

في بداية الحملة جرى التعامل من قبل السلطات والشركات باستخفاف حيث انه كانت الحملة الأولى من نوعها، ولم يكن هناك تقدير واقعي لأثرها ودرجة التجاوب معها. الا انه مع الالتزام المتوسع من المواطنين بها بدا الارتباك واضحا في مواجهتها بدءا من شيء من التخويف بسبب أثرها على الاقتصاد وعلى منتجي الحليب، ثم الدعوات الى المصالحة، ثم الرضوخ اخيرا للمطالب وتعديل الأسعار في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. هذه التجربة هي في منطقة وسطى من الحملة والحركة الاجتماعية، ما يقربها من الحملة هو مدتها القصيرة واقتصارها على قضية محددة وجزئية على أهميتها. وما يقربها الى الحركة الاجتماعية هو اتساعها، وتعبيرها غير المباشر عن حالة من الاحتجاج الكامن على مجمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وفي الحالتين الحملة/الحركة الاجتماعية هذه نظمت بشكل كامل تقريبا في الفضاء الالكتروني مما جنبها إمكانية التعرض للضغط المباشر، كما ان شكلها بما هي حملة مقاطعة ينفذها المواطنون بشكل فريد وبسيط اثناء ممارسة حياتهم اليومية شكل عنصرا حاسما في نجاحها.

ما تجدر الإشارة اليه في المثالين - مدونة الاسرة وحملة المقاطعة - ان إمكانية تنظيمها على هذا النحو (الذي يقترب من

الرباعي التونسي: المجتمع المدني المأسس في دور سياسي بامتياز

ثمة تشابه في بعض عناصر الإطار السياسي والمؤسسي والتشريعي والثقافي العام بين المغرب وتونس، لاسيما لجهة التأثير المباشر بالتجربة الأوروبية في بناء الإدارة في بعض الجوانب الثقافية التي لا تخلو من إشكاليات، بالإضافة الى الارتباط الاقتصادي بأوروبا.

وقد عرفت تونس المعاصرة بدورها حركات اجتماعية قوية (حسب التعريف المعتمد في هذه الورقة) لا سيما في شكلها العمالي – النقابي. كما عرفت الشكل الشعبي المباشر في الربيع العربي الذي كانت انطلاقته في ديسمبر ٢٠١٠ في تونس تحديدا. وعرفت أيضا العمل السياسي من خلال مؤسسات المجتمع المدني من خلال الرباعي التونسي: اتحاد الشغل، اتحاد الأعراف، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية لحقوق الانسان، الذي حال دون انزلاق البلاد الى دوامة عنف محتمل في ضوء الازمة السياسية التي نشأت بين أطراف الحكم عام ٢٠١٢ وعطلت المسار الدستوري، فلعب الرباعي التونسي الدور الحاسم في الخروج من المأزق.

الجدول ٢: ثلاثة نماذج من العمل المدني – السياسي في تونس

الحدث	المدى الزمني	الفئة/الوصف
حراك الحوض المنجمي ٢٠٠٨	٦ اشهر، كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيو ٢٠٠٨	الفئة حسب التعريف: حركة اجتماعية الوصف: حركة احتجاجية عمالية لعمال المناجم في قفصة مع دعم السكان المحليين، احتجاجا على البطالة والفقر والحرمان المزمن في المنطقة الغنية بمناجم الفوسفات، دون إثر تنموي عليها. القيادات النقابية (اتحاد الشغل) كانت مساندة للحكومة. ووجهت بقمع دموي (ثلاثة شهداء، ثلاثين جريحا) واعتقال العشرات وتعذيبهم، واحالتهم الى المحاكمة. أكبر تحرك اجتماعي في تونس منذ ثورات الخبز ١٩٨٤، وتعتبر بمثابة البروفة الأولى للثورة نهاية عام ٢٠١٠. التحرك اجتماعي – مطلب، لكن كان له طبيعة سياسية احتجاجية أيضا.
ثورة ٢٠١٠ – الربيع العربي	تغيير في النظام ٢٠١٠ وما بعد	الفئة حسب التعريف: حركة شعبية، ثورة الوصف: حركة احتجاج شعبية عامة بدأت بمطلب اجتماعي (بطالة) وتحولت فورا الى مطلب سياسي: اسقاط النظام ورحيل الرئيس بن علي. يصفها القائلون بها انها ثورة. الفئات الاجتماعية المشاركة شديدة التنوع، ومن مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، تعبر عن مطلب المجتمع بمعظم فئاته ما عدا الحلقة الضيقة للنظام ومحيطه، ومؤيدة من قبل قوى سياسية متنوعة، بما في ذلك داخل الدولة نفسها التي كان تدار من قبل الرئيس والحزب الواحد. حصل تغيير سياسي في النظام، ودخلت تونس في مسار سياسي ومؤسسي جديد لا يزال مستمرا.
الحوار الوطني برعاية الرباعي التونسي ٢٠١٣	٦ اشهر (تموز/يوليو ٢٠١٣، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)	الفئة حسب التعريف: مبادرة لمنظمات المجتمع المدني. الوصف: حوار سياسي وطني مأسس أطلقته ورعته منظمات مجتمع مدني نقابية ومهنية وجمعيات الاعمال ومنظمات غير حكومية بشكل مشترك، بين الأحزاب السياسية في تونس بهدف كبح انزلاق تونس الى مسار عنفي، وإعادة إطلاق المسار الدستوري داخل المؤسسات، وكان قد تعطل بسبب الصراع السياسي بين أطراف الحكم. نجح الحوار في العودة الى المسار الدستوري، وحقق أهدافه، وعادت المؤسسات الدستورية الى القيام بدورها. الجهات الراعية هي منظمات مجتمع مدني مهيكلة، وطبيعة الهدف (إطلاق الحوار) سياسية ووطنية بامتياز.

الحوار الوطني برعاية الرباعي التونسي

١. هو أولا دور سياسي وطني عام بامتياز، لأنه يتعلق بالمسار الانتقالي الدستوري والمؤسسي بما في ذلك العملية الانتخابية،
٢. هو ثانيا دور وطني سياسي عام لامتناهات التوتر في الشارع ومنع الانزلاق الى العنف واستعادة المسار المؤسسي،
٣. هو ثالثا دور سياسي مؤسسي بالمعنى الاجرائي، أي قيام الرباعي التونسي بعملية تفاوض مع الأحزاب على تشكيل حكومة جديدة، وان يتولى الرباعي التونسي تسمية رئيسها في ضوء الحوار، أي انه حل عمليا محل أعلى سلطة إجرائية في البلاد.

نجح الرباعي التونسي في تحقيق الهدف، وتم تكليف رئيس الحكومة الجديد الذي اقترحه الرباعي (مهدي جمعة) واستؤنف المسار الدستوري، وتم تنظيم الانتخابات. وفي ما يخص موضوعنا في هذه الورقة، نتوقف عند العناصر والخلاصات التالية، التي تتعلق بالعوامل المساعدة على نجاح المجتمع المدني في هذه المهمة:

١. كان هناك ضغط شعبي معنوي لمنع الانزلاق نحو العنف، لاسيما في ضوء الاغتيالات والعمليات الإرهابية، والخوف من استقطاب حاد بين الإسلاميين وخصومهم.
٢. الحوار الذي بدأ سريريا بين النهضة ونداء تونس بشأن تخفيف الصراع والاحتكام على العملية الانتخابية التي كان يعقد الطرفان انهما سيتمثلان فيه بشكل وازن، وسوف يتشارك السلطة.
٣. ملائمة خارطة الطريق التي اعتمدها الرباعي التونسي، والتدرج في الحوار، وايصاله الى خاتمته المرجوة.
٤. النفوذ الذي تمتع به أعضاء الرباعي التونسي كل بذاته، والنفوذ والتأثير الذي نجم عن اجتماعهم.

ان مصدر قوة كل طرف من هذه الأطراف له خصوصية مقارنة بالآخرين. اتحاد الشغل يمثل قوة شعبية كبيرة، وهو من أبرز المشاركين في الحركة الشعبية بعدما حسم خياره بدعم الثورة وكرس استقلاليته عن السلطة. وقد حافظ على رصيده الشعبي بعد الثورة، كما هو على علاقة متينة مع القوى المشاركة فيها وعدد كبير من الأحزاب والحركات. اتحاد الأعراف، يمثل قوى اقتصادية بالدرجة الأولى، وبالتالي قوى اجتماعية مكونة من فئات تؤثر مباشرة في النشاط الاقتصادي، كما انها على تماس مع قوى سياسية من ضمنها النهضة. ورابطة حقوق الانسان لها صفتها الذاتية كما هي ممثلة لمجمل منظمات المجتمع المدني المستقلة عن السلطة، وقد كان لها مواجهات قوية مع السلطة في نظام بن علي، واكتسبت مصداقية وقوة معنوية في عيون منظمات المجتمع المدني والمواطنين. أخيرا، الهيئة الوطنية للمحامين تمثل المحامين ومن مثلهم من فئات وسطى اجتماعية ومهنية بما يميزها على التمثيل العمالي واتحاد الأعراف، كما أن المحامين يمثلون قطاعا حقيقيا قضائيا حيث خبضت معارك استقلالية القضاء وسيادة القانون في مواجهة النظام السابق.

تتضمن التجربة التونسية منذ ٢٠١٠ عناصر متبلورة من اجل دراسة مختلف مكونات المجتمع المدني وأشكال التحرك الشعبي والمماس في بلد يمر بمرحلة سياسية انتقالية بعد سقوط النظام. فقد تميزت تونس عن غيرها من البلدان العربية من موجة الربيع العربي الأول، في كون بعض منظمات المجتمع المدني الممأسسة احتلت مساحة هامة في الثورة الشعبية الى جانب مكوناتها العفوية، لاسيما اتحاد الشغل، الحركة النسوية، حركة حقوق الانسان، نقابة المحامين، القضاة... الخ. وقد اعطى ذلك مصداقية لهذه المنظمات والحركات وساهم في تحويلها الى فاعل مؤثر في المرحلة التي تلت مباشرة رحيل بن علي (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، المجلس التأسيسي)، ثم في استمرار الضغط الشعبي المنظم في مواجهة السلطة او بعض تياراتها في بعض الفترات، وأخيرا في الدور الذي لعبه الرباعي التونسي اثناء الازمة السياسية الخطيرة عام ٢٠١٣ والذي نال جائزة نوبل للسلام بفضلها، وهو موضوع تركيزنا الأساسي لكون المثل الأكثر تأثيرا واهمية.

يتشكل الرباعي التونسي من أربع منظمات هي: «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية» (معروف باسم اتحاد الأعراف)، و«الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين» و«الرابطة التونسية لحقوق الإنسان». ولكل من هذه المنظمات الأربعة أهمية ذاتية تمثيلية ورمزية، كما ان اجتماعها رغم تنوعها للقيام بمبادرة مشتركة أضاف الى تأثيرها زخما معنويا وسياسيا وشعبيا غير قليل الأهمية، يتجاوز مجرد الجمع البسيط للوزن الشعبي والمعنوي هذه المنظمات الأربعة. تتلخص الازمة التي نشأت صيف ٢٠١٣، وبشكل خاص بعد اغتيال محمد البراهمي (٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣) - وكان قد سبقه اغتيال شكري بلعيد (٦ فبراير/شباط ٢٠١٣)، حيث تعطل المسار المؤسسي سواء صياغة دستور جديد او اجراء الانتخابات النيابية وانتخابات رئيس الجمهورية... الخ. وترافق ذلك مع توتر في الشارع بين حركة النهضة وقوى سياسية متنوعة أخرى مع قلق أمنى من عمليات إرهابية. في ظل هذا المناخ تعطل الحوار بين مكونات السلطة الانتقالية واحزابها، وساد قلق من الانزلاق الى سيناريوهات عنيفة مشابهة لما حصل في دول عربية أخرى. في هذه اللحظة تحديدا، تلاقت المنظمات الأربعة وبادرت الى إطلاق مبادرة مشتركة للحوار الوطني بين الأطراف السياسية، وقد وافق على المشاركة في الحوار ٢٣ حزبا من أصل ٢٧ حزبا مشاركا في المجلس الوطني، ووضعت آلية للحوار بين هذه الأحزاب بشكل فردي مع الرباعي من اجل التعرف على تفاصيل المواقف والسعي الى بلورة الحل الممكن في ضوء ذلك. وقد تم التمهيد لذلك باجتماعات بين اتحاد الشغل وحركة النهضة، ثم بين حركة النهضة ونداء تونس بعيدا عن الأضواء، من اجل ضمان مشاركة الطرفين الرئيسيين في الحوار، وبما يسهل مشاركة الآخرين، وهو ما تحقق.

كيف يمكن وصف الدور الذي قام به المجتمع المدني ممثلا بالرباعي التونسي:

الشكل ٢: خصائص الرباعي التونسي ونقاط قوته



الخلاصة هنا ان التجربة التونسية تشكل مثالا على تعاقب - تزامن - تكامل الضغط الذي اتخذ اشكالا متنوعة من التظاهر الاحتجاجي، الى الحركات الاجتماعية، فالتحركات الشعبية، فالعمل المنظم من خلال منظمات المجتمع المدني ومؤسساته، فحملات المناصرة والتعبئة. والعامل المرجح كان القوى الشعبية التي وان لم تستخدم في شكل حركة شعبية جماهيرية واسعة، الا انها كانت «الشيخ» الذي خيم على الحوار الوطني، وساهم في تغليب الحوار والمنطق على التشنج والعنف. والدرس هو انه لا تناقض بين الاشكال، لا بل ان المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من النوع المأسس والتقليدي، يمكن لها ان تتفاعل مع الاشكال الأخرى، ويمكن لها ان تؤدي وظيفة سياسية من موقعها المدني تحديدا إذا تطلبت الظروف ذلك، وكان لديها القدرة على القيام بهذا الدور.

ما يجب لفت النظر له هو أن اجتماع هذه المنظمات الأربعة مع تنوع تمثيلها، كان له قيمة مضافة من كونها تقترب من تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية (عمال وفئات شعبية، وفئات وسطي، وأصحاب اعمال)، ومختلف دوائر الفعل المجتمعي (دائرة المجتمع المدني، دائرة الاقتصاد والاعمال، دائرة الحقوق القانون)، وفي مختلف المناطق والجهات؛ أي ان الرباعي التونسي مجتمعا كان أقرب ما يكون الى التمثيل الشعبي الواسع، لا بل تمثيل معظم فئات المجتمع (تمثيل مجتمعي شامل بمعنى ما). وبهذا المعنى كان له قوة معنوية وسياسية اكيدة مكنته من فرض نفسه حكما في النزاع السياسي وفرض تسمية رئيس الحكومة واستعادة المسار الدستوري.

وكي لا نقع في التبسيط، فإن هذا الإنجاز أمكن تحقيقه بسبب وجود بيئة مساعدة تمثلت في عنصرين أساسيين:

- الأول هو تراجع الأطراف السياسية الرئيسية (النداء والنهضة) عن تشجنها وقبولها بفكرة الحوار التوصل الى تسوية في ضوء ضغوط الداخل والمحيط الإقليمي،
- الثاني هو القوة الشعبية الضاغطة لاتحاد الشغل وصفته التمثيلية وقدرته على تحريك الشارع للضغط على الأطراف، وتعزز ذلك بالتوافق مع اتحاد الاعراف الذي يمثل قوة اقتصادية رئيسية.

الربيع العربي الموجة الثانية: حركات شعبية والنموذج السوداني

الاجتماعية لاسيما التظاهرات الطلابية الاسبوعية والجمعات المهنية والنقابات وكذلك المشاركة الامازيغية. وتلعب بعض الجمعيات والنقابات دورا داخل هذا الحراك، وكذلك شخصيات سياسية معارضة مستقلة. ومواجهة هذا الاحتجاج المجتمعي والشعبي الواسع زوجت بين اعتقال الناشطين، وبين اشكال الضغط والاحتواء الأخرى من قبيل الانقلاب العسكري، ثم اجراء انتخابات لرئيس جديد وسط مقاطعة المعارضة أتت برئيس تم اختياره مسبقا من قبل المؤسسة العسكرية. ولعب انتشار فيروس الكورونا دورا في تقليص الضغط الشعبي في الشارع على السلطة الجديدة، وهو ما سوف نلاحظه في البلدان الأخرى أيضا.

٢. في العراق انطلقت الاحتجاجات الشعبية في مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، والمطلب كان شاملا للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في آن، تلخص تحت عنوان تغيير منظومة الحكم الفاسدة حيث أن العراق يعتبر من أكثر البلدان فسادا في العالم، وهو فساد أدى الى افقار معمم للعراقيين وفقدان الخدمات البسيطة من مياه وكهرباء وصحة وتعليم بشكل شديد، الأمر الذي حفز الانفجار في وجه الحكومة ونظام المحاصصة الحزبية الذي أهدر موارد الدولة الكثيرة. وقد تلازم ذلك أيضا مع بعد سياسي خارجي - داخلي هو بروز الروح الوطنية العراقية التي جرى حجبها وتحويرها الى ولاءات سياسية طائفية فتنت المجتمع العراقي لاسيما النفوذ الإيراني الذي كان يتحكم بقرارات الحكومة العراقية، إضافة الى النفوذ الأميركي، والتشكل الطائفي (السنّي - الشيعي) والقومي (العربي - الكردي) والديني (طوائف مسيحية وازيدية وغيرها) ومشكلات لا حصر لها، بما في ذلك احتلال تنظيم «داعش» للموصل وتوسعه، ثم القضاء عليه وما تلاه.

مطلب الحراك كان راديكاليا وبطال أطراف داخلية وإقليمية قوية (إيران)، وقد تميز الحراك بكونه انطلق في المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية مع ما يعنيه ذلك من تغليب للهوية الوطنية العراقية على الانتماء الطائفي، وتغليب الحاجات المعيشية على الاحتواء السياسي من قبل الأحزاب والميليشيات. اما شكل المشاركة فقد كان أيضا يتميز بكونه يقوم على المشاركة الوطنية المباشرة في الساحات بأعداد كبيرة، وعلى تحويل ساحة التحرير في بغداد الى ساحة للإبداع الفني والثقافي وتجاوز كل أنواع الانقسامات الى ساهمت في تفتيت المجتمع. تعززت هذه المشاركة أيضا بمشاركة فئات اجتماعية (مرة أخرى الطلاب كانوا فئة مشاركة بتميز) الى جانب التظاهرات والاعتصامات المجتمعية من احياء بغداد وفي المدن والبلدات

نذكر اننا ميزنا الحركات الشعبية عن الحركات الاجتماعية في كونها أكثر اتساعا من حيث المشاركة، وأكثر تنوعا من حيث التكوين الاجتماعي، وأهدافها أكثر تعددا ولها طابع سياسي وتغيير أكثر وضوحا. من هذا المنظور فإن الحركات الاحتجاجية التي أطلق عليها تسمية الربيع العربي اعتبارا من نهاية ٢٠١٠، هي حركات شعبية (وثمة من يعتبرها ثورات وهذا شأن لا يؤثر على تحليلنا). على مستوى التنظيم واشكال التحرك، تميّزت هذه الحركات بدرجة كبيرة من العفوية، وإن مع بعض التفاوت، لاسيما في تونس التي كان لاتحاد الشغل بالدرجة الأولى مع منظمات أخرى، دور مؤثر وفعال، وهو ما مكنهم من لعب دور في مرحلة التحول التي تلت سقوط النظام السابق (سبق عرض التجربة). ما عدا هذه الحالة الواضحة، فإن تجارب الموجة الأولى للربيع العربي تميزت بظهور مجموعات واشكال عمل وتنظيم جديدة خارج إطار المنظمات والمؤسسات التي كانت قائمة، لا بل أن مشاركة المواطنين المباشرة كان الشكل الأكثر أهمية والأكثر انتشارا، وفي هذا البحر من الناس حاولت أحيانا بعض المنظمات الجديدة او القديمة أن تشكل هيكلا موجهها للحراك. لكن كلما كانت المنظمات المعنية أكثر اندماجا في نظام العلاقات السابق القائم بين الحكومة والمانحين والمنظمات الدولية، كلما كانت علاقاتها مع الحراك الشعبي تشهد تباعدا وانزياحا عن شعاراتها واشكال عملها، مع العلم أن الافراد المنضوين في هذه المنظمات يشاركون كأفراد أحيانا كثيرة في الاحتجاجات والتحركات الشعبية.

لا يختلف الامر كثيرا في الموجة الثانية من الربيع العربي في الجزائر والسودان والعراق ولبنان منذ عام ٢٠١٩، مع تمايزات بالتأكيد.

١. في الجزائر الحراك الشعبي انفجر في ٢٢ فبراير/فيفري/ شباط ٢٠١٩ تحت شعار سياسي مباشر هو رفض ترشيح الرئيس الجزائري بوتفليقة لولاية خامسة. وقد اختزل هذا المطلب الاعتراض الشعبي على النظام السياسي المدني - العسكري وهيمنة الحزب الواحد والمؤسسة العسكرية على الدولة، إضافة الى إشكاليات الفساد والقمع والازمة الاقتصادية، وازمات أخرى منها ما يرتبط بالعلاقة بين المكون العربي والمكون الامازيغي. اتخذ الحراك شكلا مستمرا (ولا يزال) من خلال تظاهرات حاشدة اسبوعية منظمة من خلال شبكات من الصلات دون قيادة معلنة معروفة، وبإصرار شديد على رفض أي شكل من اشكال الالتفاف على المطلب الشعبي الذي لخصه شعار «يتحاور قاع» (ليرحلوا كلهم). حتى اللحظة لا يوجد قيادة واضحة لهذا التحرك الذي اتخذ أيضا شكل المشاركة الوطنية المباشرة ومشاركة الفئات

في الشارع وتنسق في ما بينها، بما في ذلك المجموعات التي ترتبط بأحزاب من اليمين واليسار، وكذلك من يرتبط بالسلطة والأمن. أما منظمات المجتمع المدني الممأسسة والنقابات المهنية او العمالية (النقابات العمالية تقريبا غائبة بشكل كامل)، فإن أعضاءها يشاركون بفعالية في الحراك ولهم دور بارز كأفراد، لكن الجمعيات نفسها والشبكات التي تنتمي إليها لا تشارك بهذه الصفة ما عدا بعض البيانات المشتركة التي تصدر بين الحين والآخر. والاشكال شبه المنظمة تقتصر على المجموعات الجديدة (بعضها نشأ بعد ٢٠١١ وبعد ٢٠١٥، وبعضها نشأ خلال حراك ٢٠١٩ نفسه). وبشكل ذلك إشكالية تتطلب البحث المععمق لجدور ومفاعيل هذا الحذر المتبادل بين منظمات المجتمع المدني بين المجموعات الجديدة والحراك الشعبي. هنا أيضا لعبت الكورونا دور الحليف الأكبر للسلطة في مواجهة الحراك الذي انكفأ من الشارع لهذا السبب، وهو عاد مجددا في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٠ بعد ان خفت إجراءات الحجر واستفحلت الازمة أكثر.

٤. الحراك السوداني: دور قيادي لمنظمات المجتمع المدني^٢

انطلقت الاحتجاجات في السودان في ديسمبر ٢٠١٨ على خلفية تدهور الوضع الاقتصادي، بما في ذلك ارتفاع تكلفة المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. إلا أن هذه الاحتجاجات في عمقها عبّرت عن السخط السياسي المتزايد في أوساط الشعب السوداني على ثلاثة عقود من سياسات القمع والنهب المنظم لموارد البلاد وسوء الإدارة من قبل نظام البشير وحاضنته السياسية المتمثلة في المؤتمر الوطني. كما ان لهذه الاحتجاجات جذورا ومقدمات تاريخية تعود الى المقاومة المستمرة منذ ١٩٨٩ من قبل مجموعات وفئات اجتماعية مختلفة بما في ذلك الفئات الاجتماعية غير المنظمة هيكليا بالشكل التقليدي مثل النساء والشباب. من جهة أخرى كانت المجموعات المطالبة هي الأكثر تنظيما مثل تجمع المهنيين ومجموعات المقاومة المطالبة الإقليمية تعبر عن مطالب فئوية مثل مقاومة نزاع الأراضي، ولجان السود وحق المواطنة. وقد انتظمت هذه المجموعات بأشكال متنوعة وعلى مستويات مختلفة بدءا من القرية ووصولاً لأشكال تنظيمية مركزية في صيغة شبكات مما جعلها أكثر قوة وتأثيراً. هذا الطيف الواسع من العمل المنظم مع الالتزام الكبير بالتنسيق الميداني من قبل المجموعات المختلفة كان هو الأساس الموضوعي والقاعدة المادية لهذا الصمود الذي امتد لفترة طويلة لم يشهده السودان من قبل رغم الخبرة المتراكمة في فعل الثورة والانتفاضة الجماهيرية وبشكل لم يسبق له مماثل وعلى هذا النطاق الواسع.

القوى المشاركة في الحراك: تجمع المهنيين

شكل تجمع المهنيين القيادة السياسية للحراك الشعبي الثوري، لاسيما بعد تحوله من المطالبة بزيادة الأجور إلى المطالبة بإسقاط النظام. وفي يناير ٢٠١٩ وقع عدد من القوى السياسية والمدنية على إعلان الحرية والتغيير، من بينها تحالف الإجماع

الأخرى، والتي حظيت بدعم التشكلات المجتمعية التقليدية بما في ذلك المراجع الدينية والعشائر، لاسيما عندما كان الحراك يتعرض للعنف المفرط وهو كان شديد الإفراط في العراق مارسته القوى الشرعية والمليشيات (حصيلة شهداء الحراك العراقي عام ٢٠١٩ حتى ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، ٤٨٩ متظاهرا وإصابة أكثر من ٢٧ ألفاً). الجمعيات والمنظمات كانت مشاركة في الحراك ضمن بحر من المشاركة الوطنية والشعبية، وكذلك التجمعات والنقابات المهنية، لكن لم يكن هناك تشكيل قيادي مركزي للحراك. أيضا لعب انتشار وباء كورونا دورا حليفا للحكومة في تقليص التحركات في الشارع.

٣. في لبنان انفجر الحراك في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بعد سلسلة تراكمات تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبمظاهر لفشل الدولة في إدارة ملفات عدة مثل النفايات والكهرباء ومكافحة الحرائق، ووجود ازمة حكم داخل المؤسسات الدستورية لاسيما الحكومة وانتشار الفساد والتخاصص الغنائمي للعقود والموارد والتوظيف في القطاع العام على نحو غير مسبق. اتخذ الحراك شكل تظاهرات واعتصاما شعبية يومية على امتداد اسابيع، وبلغت المشاركة الوطنية فيه حدا غير مسبق (حوالي مليون ونصف من اصل ٤,٨ مليون مقيم منهم ٤ ملايين لبناني) وتميز بطابع لا مركزي حقيقي اذ كانت التظاهرات والاعتصامات فعليا في كل لبنان، وكذلك التنوع الاجتماعي من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، ومن مختلف الفئات العمرية. الشكل الغالب أيضا كان الطابع الاحتفالي والابداع الفني والحوارات المنظمة في عشرات المجموعات في ساحات الاعتصام، وكذلك تمت مواجهته بالعنف أحيانا من قبل القوى العسكرية والأمنية الرسمية وبعض الاعتداءات من ميليشيات تابعة لأحزاب سياسية. مطلب الحراك (أطلقت عليه تسمية ثورة ١٧ تشرين) كان له طابع اقتصادي/اجتماعي - سياسي بشكل متلازم، وذلك سبب الازمة المالية والاقتصادية والاجتماعية الحادة التي هي الأكثر خطورة في تاريخ لبنان الحديث، وبسبب تحميل المنظومة الحاكمة بمكوناتها السياسي - والمالي وبمؤسساتها الدستورية مسؤولية الازمة. طرحت الثورة مطلب اسقاط الحكومة والشروع في مرحلة انتقالية تؤدي الى انتخاب مجلس نيابي ورئيس جمهورية جديدين، إضافة الى وضع حل انقاضي من الازمة الاقتصادية والاجتماعية ووقف الفساد والهدر ومحاسبة الفاسدين. جرت محاولة - لا تزال مستمرة - لاحتواء الحراك وتحويل مساره بالاستفادة من استقالة الحكومة والأتين بحكومة جديدة (الحكومة الحالية) رفضها الشارع لكون أدائها أكثر رداءة من سابقتها، وكذلك من خلال قيام أطراف سياسية باللجوء الى احياء نزاعات تستعيد مناخات الحرب الاهلية، وغيرها من أساليب التخريب على الحراك من داخله وتقسيمه وتشويه اشكال التحرك بما ينفر المشاركة الوطنية الواسعة والمستقلة.

ليس للحركة قيادة واضحة، ولكن اطر متعددة للتنسيق المناطقي والوطني، وكذلك عدد كبير لعشرات المجموعات التي تتحرك

الوطني وتحالف نداء السودان، بالإضافة لتجمع القوى المدنية، وهو منصة تحالفية تتكون من أكثر من ٢٥ منظمة مجتمع مدني غير حكومية. مثلت هذه المكونات قوى الحرية والتغيير التي قادت الحراك الثوري حتى إسقاط النظام في أبريل ٢٠١٩. ويشكل تجمع المهنيين الصيغة الأكثر وضوحاً لدور قيادي منظم للمجتمع المدني، وهو تحالف مهني يضم ١٧ نقابة سودانية مختلفة تأسس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لكنه لم يسجل رسمياً حينها بسبب الإجراءات الحكومية الصارمة ضد النقابات، قبل أن تُصبح رسمياً في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٦ بعد تحالف بين لجنة أطباء السودان المركزية، شبكة الصحفيين السودانيين وتحالف المحاميين الديمقراطيين. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ دعا تجمع المهنيين الحكومة السودانية إلى رفع الحد الأدنى للأجور وتحسين الوضعية الاقتصادية للشعب، ثم تطورت الأمور بعدما شارك التجمع في الاحتجاجات في مدينة عطبرة ضد ارتفاع تكلفة المعيشة، قبل أن يلعب دوراً بارزاً بعد اندلاع احتجاجات عطبرة في ١٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٨ حين قرر تجمع المهنيين المشاركة فيه، ويتوحد مطلب المتظاهرين في إسقاط النظام بالكامل. نجح تجمع المهنيين المكون من أفراد من الشعب السوداني في قيادة الاحتجاجات وتنظيمها.

وفي صلب هذه التركيبة المتنوعة كان للحركة النسائية موقعها المميز، إذ تم تشكيل تحالف «منسم» (منظمات نسائية سياسية ومدنية)، التي كانت رافداً أساسياً في الحراك الشعبي، واستمدت قوتها من الدور الكبير الذي لعبته النساء في الثورة السودانية، وقد وقعت على ميثاق «منسم» ٢٥ جمعية وجهة، إضافة إلى الأفراد.

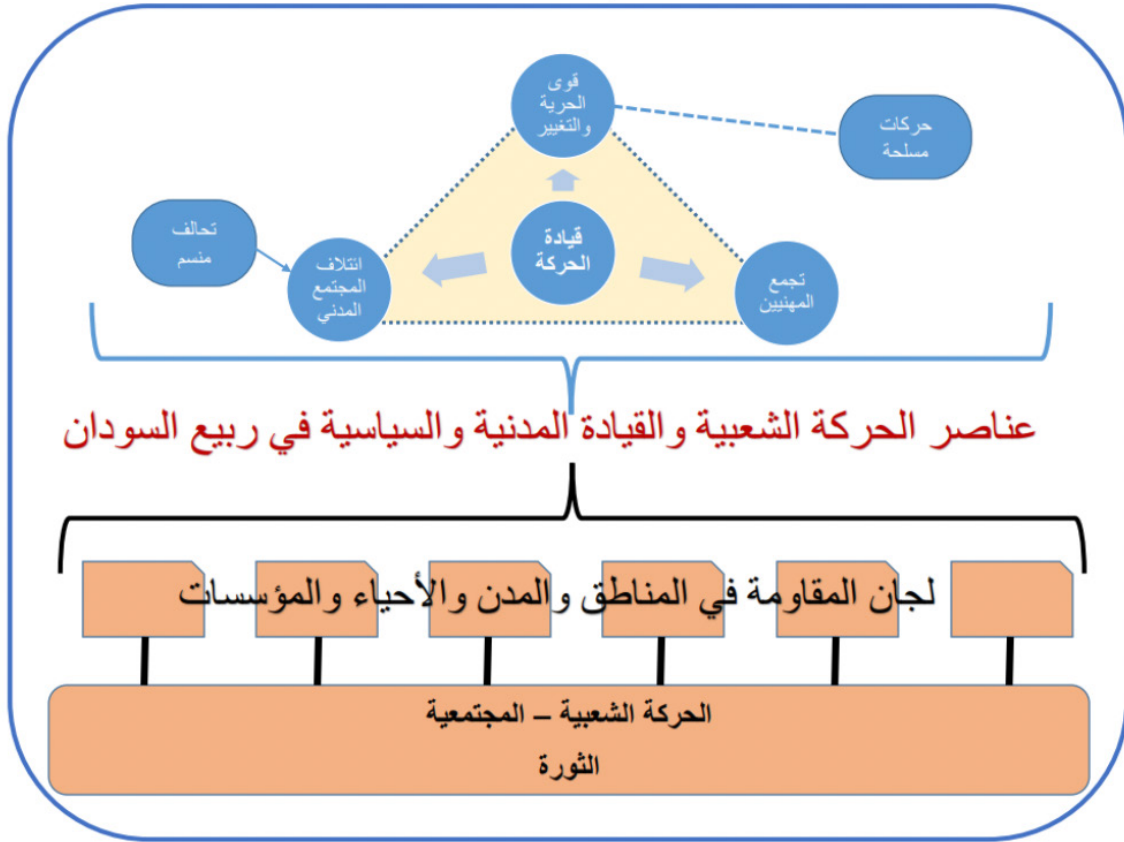
استطاع التجمع ان يلعب هذا الدور نظراً لأن المشهد السياسي والاقتصادي والثقافي في السودان كان يفتقد إلى قائد يجمع الناس حوله. وقد أدى التجمع وظيفته تنظيم ما يقوله الشعب وإضفاء صفة الحراك العام وصياغته سياسياً، بالرغم من أن القائد الأساسي بالنسبة للتجمع هو الشعب. هذا وقد أكدت قيادات أن التجمع لا توجد لديه أي نية ليتحول إلى حزب سياسي وسوف يكتفي بكون العديد من أعضائه في أحزاب سياسية أخرى. وكانت استجابة الشعب لنداءات التجمع مدهشة، ولم يكن له قيادة واضحة معلنة، ولا كان له مقرات رسمية وكان يتواصل ويؤثر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

على صعيد آخر، تدعم عمل تجمع المهنيين قاعدياً بعمل لجان المقاومة التي كان للشباب الدور الأكبر فيها. وقد مثلت لجان المقاومة نبض الشعب وذراعه الميدانية في الشوارع والميادين والمناطق والمؤسسات. وفي الحالة السودانية الراهنة، فإن لجان المقاومة، احتلت حيزاً أساسياً في نقاش المواطنين وهمومهم اليومية، وكانت بمثابة برلمانات شعبية تعبر عن هموم و رغبات وتطلعات وآمال الشعب. كما تدعم هذا الدور بتشكيل التحالف السياسي من الأحزاب والجبهات السياسية التي التأمّت أيضاً لأسقاط النظام، وكان لها تقاطع مع الحركات المسلحة.

تجمع القوى المدنية

إلى جانب تجمع المهنيين الذي هو قوة مدنية نقابية في الأساس، لعب تجمع القوى المدنية أيضاً دوراً قيادياً في الحراك الشعبي، وهو أكبر تجمع لمنظمات المجتمع المدني يضم في عضويته أكثر من ٢٥ منظمة، وتكون بمبادرة من كونفدرالية المجتمع

الشكل ١٢: الهيكل القيادي للحراك الشعبي السوداني ٢٠١٩



خلاصة

تشكل تجربة الحراك الشعبي السوداني مثالا إيجابيا على التكامل في الأدوار وفي المهام وأشكال العمل بين المنظمات والعمل المدني المأسس والمنظم، وبين عمل الأحزاب السياسية والمشاركة المواطنة المباشرة والمنظمة في أشكال من العمل الشعبي القاعدي. لم يتأسس الدور القيادي لتجمع المهنيين السودانيين على العضوية وعلى انتظام المواطنين أو الأعضاء ضمن هيكله التنظيمية غير الموجودة أصلا إلا على نطاق ضيق، بل تأسس دوره القيادي على موقفه السياسي المتقدم، وعلى المصداقية، والثقة التي اكتسبها من خلال نجاحه في التحول إلى «ناطق» باسم الثورة، ثم إلى نوع من «العقل» المنظم الذي نجح في تحويل مطالب الثورة إلى مطالب وطنية، وإلى تعبيرات وأهداف سياسية واضحة المعالم، معززا بتحالفه من منظمات المجتمع المدني الأخرى.

إلا أن هذا الدور لم يكن ممكنا أيضا لولا الاستناد إلى حركة شعبية منظمة في القاعدة من خلال لجان المقاومة، وكذلك لولا وجود ائتلاف سياسي من أحزاب سياسية معارضة للنظام ساهمت في عملية التغيير. ولا يغير من هذا الحكم وجود تفاوت في المواقف بين المكونات المدنية والسياسية (والمسلحة) في ما يخص مجريات المرحلة الانتقالية وتعقيدها، إلا أن اللافت أن موقع ممثلي المجتمع المدني (تجمع المهنيين ومعه التجمع المدني) كان أكثر تقدما من الناحية السياسية من الأحزاب السياسية في موضوع الانتقال الديمقراطي - وهذا مضمون سياسي صريح - من بعض الأحزاب التي تشكلت منها قوى الحرية والتغيير، حيث كان بعضها أكثر ميلا إلى المساومة مع السلطة العسكرية على حساب مطالب الثورة بالتحول المدني والديمقراطي غير الملتبس.

وسائل وآليات تقييد الفضاء المدني

على امتداد الفترة الزمنية كلها، يشكل لبنان الحالة الأكثر حرية، في حين تمثل البلدان التي اعتمدت الدولة الشمولية او الديكتاتوريات العسكرية (او مزيجا منهما) الحالة القسوى من التقييد مثل سوريا والعراق البعثيين، ومصر الناصرية ثم العسكرية، والجزائر، والسودان، وتونس قبل الثورة، وكذلك الامر في وضعية النظم الملكية في دول الخليج. وقد كانت هناك فترات من الحكم العسكري المباشر ولو لفترة قصيرة في معظم البلدان العربية.

وبشكل عام يمكن تصنيف هذه الوضعيات الى الحالات التالية:

أولاً: وضعية التقييد الشديد والمنع، وهي تنطبق على النظم الشمولية والنظم الديكتاتورية والاستبدادية من كل نوع.

في وضعية الدولة الشمولية، كما في الحالة المصرية في المرحلة الناصرية، لم يكن هناك اعتراف أصلاً بشيء اسمه مجتمع مدني او فضاء مدني، ذلك ان نظرية الدولة تقوم على كونها التعبير الأسمى عن مصالح الشعب وحيث لا مجال لوجود مؤسسات او اطر عمل فعالة خارج الدولة. وبهذا المعنى لا مكان لمفهوم المجتمع المدني المستقل عن حيز الدولة، ولا مكان لمنظمات مستقلة باستثناء الجمعيات الخيرية (القائمة قبل الدولة أصلاً وغالباً ما يكون لها طابع ديني او عائلي تقليدي). اما النقابات والجمعيات والمنظمات المستقلة فيتم استبدالها بصيغ مختلفة من المنظمات الجماهيرية او الشعبية التابعة للدولة مباشرة والتي تحتكر التمثيل الاجتماعي للفئات التي تحمل اسمها مثل الاتحادات العمالية، واتحاد المرأة، والمنظمات الطلابية والشبابية ومنظمات الطلائع.... الخ. في ظل هذه الدولة، تشكل الجمعيات والمنظمات المدنية ممنوع، ويعتبر مخالفة للنظام العام، فيلاحق المؤسسون والأعضاء ويحاكمون بتهم يمكن ان تصل الى حد الخيانة والتمرد على النظام والخروج على الشرعية الثورية. ينسحب هذا النموذج على النظم الشمولية العقائدية الأخرى مع بعض التنويع، مثل العراق وسوريا والجزائر وليبيا (وكلها تزعم اتباعها نمطا اشتراكيا)، كما ينطبق على الممالك والامارات في دول الخليج حيث الشرعية الدينية والقبلية – العائلية تحل محل العقيدة الشمولية (كما في

يتناول هذا القسم الأخير الوسائل والآليات والذرائع التي تستخدم من اجل تقييد الفضاء المدني في البلدان العربية. ويتضمن ذلك الضغوط ذات الطابع السياسي والقانوني، بالإضافة الى وسائل الضغط الأخرى التي تشمل الحرمان من الموارد والعلاقة مع المانحين ونقاط الضعف الناجمة عن خصائص منظمات المجتمع المدني وتاريخها الخاص وما يحتويه من نقاط قوة ونقاط ضعف. وما يرد في هذا القسم من الورقة مستخلص من الأوراق الوطنية والجدول الوطني المرفق بها المعروضة في هذا التقرير، وهي تعرض تطور وضعية الفضاء المدني في كل بلد في مختلف المراحل، ويمكن الاطلاع عليها في التقارير الوطنية. وما يرد هنا هو خلاصات مشتركة مع عرض للأنماط المشتركة والأمثلة الأكثر تعبيراً عن الوضعية المعينة، وهي لا تحل محل التقارير الاصلية.

التقييد الناجم عن طبيعة الدولة والنظام السياسي

يشكل العنصر السياسي العامل الأكثر أهمية في التأثير سلبياً او إيجابياً على الفضاء المدني في البلدان العربية وهذا مؤشر إضافي على تخلف طبيعة الدولة اذ يتم اللجوء الى الوسائل الفجة والقسوى – أي السياسية المباشرة – في محاصرة المجتمع المدني وملاحقة النقابات والمنظمات والافراد. وترسم طبيعة الدولة وطبيعة النظام السياسي وما يتفرع عنهما من سياسات ذات صلة مباشرة الحدود القسوى للفضاء المدني التي يسمح لمكونات المجتمع المدني العمل ضمنها.

بشكل عام، يوصف أثر العامل السياسي على الفضاء المدني بأنه مقيد، الا انه لا بد من الابتعاد عن التبسيط والاهتمام أيضاً بدراسة التفاوتات بين البلدان وضمن البلد الواحد بين مرحلة وأخرى، والتي يمكن ان تكون ذات أهمية كبيرة من منظور حرية عمل المجتمع المدني ومكوناته. من الناحية الواقعية وإذا اخذنا بالاعتبار مجمل البلدان العربية والفترة التاريخية الممتدة من الاستقلال حتى اليوم (٢٠٢٠)، فإن وصف وضعية الفضاء المدني يتراوح بين التقييد الشديد وبين الحرية النسبية، حيث التقييد هو القاعدة والحرية (النسبية او الجزئية) هي الاستثناء^٣.

٣ - المفردات التي نستخدمها في هذه الورقة لوصف درجة التقييد/الحرية هي التالية: التقييد الشديد (الحالة القسوى التي تصل الى المنع والملاحقة)، والتقييد، والتقييد النسبي، والحرية النسبية (حيث ثمة هامش من حرية العمل والتأسيس تغلب على التقييد دون ان يعني ذلك القدرة على التأثير على القرارات والمسارات)، والحرية (ولا يوجد في البلدان العربية وضعية من هذه النوع حيث المجتمع المدني يمارس دوره - حريته فعلياً مع قدرة التأثير). ويجب ان نضيف الى ما سبق فئة ملتبس/متفاوت وهي

الحالة الملتبسة وغير المستقرة الناجمة عن وضعية خاصة (على سبيل المثال لبنان اثناء الحرب ١٩٧٥ - ١٩٩٠ حيث تراجع دول الدولة والمركزية ولم يكن الوضع متجانساً على امتداد البلاد). كما اننا نلفت النظر الى اننا نستخدم هذه الاوصاف بما هي وصف نوعي وتقريبي للوضعية الكلية للفضاء المدني لا لجانب او مكون محدد من مكوناته.

الى تحسين صورته تجاه الخارج وتعزيز تحالفاته من الدول الحليفة والداعمة في لحظة معية مع ما يعنيه ذلك تخفيف القبضة الحديدية مجازاة للتطورات العالمية والخطط التنموية والالتزامات الدولية لاسيما مع وجود آليات المراجعة لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية والخطط التنموية العالمية مثل اهداف الالفية او اجندة ٢٠٣٠ وغيرها. وتلجأ كل الدول الى التخفيف من القيود على المجتمع المدني، حتى اكثرها تشددا (سوريا مثلا) وهو ما حصل ويحصل في الأردن وتونس والمغرب واليمن وموريتانيا بشكل أكثر وضوحا، وكذلك في مصر بدرجة اقل ودول الخليج، حيث ان مشاركة المجتمع المدني من ضمن فلسفة الديمقراطية التشاركية تصبح من متطلبات الحصول على الدعم من المانحين، ومن متطلبات المشاركة في آليات الحوكمة الدولية وفي المؤتمرات.

ثالثا: وضعية الحرية النسبية او الجزئية. التمايز

بين ما نعتبره حرية نسبية وحرية جزئية للمجتمع المدني (والفضاء المدني) يكمن في ان الحرية النسبية تعني قدرا من الحرية في اكثر من مجال واحد من مجالات الفضاء المدني على قدر من الترابط (افقيا) وإن لم تكن في مستوى متقدم. اما الحرية الجزئية فهي عندما يكون هامش الحرية مقتصر على جانب دون اخر (مثلا حرية التأسيس لكن قيود على الأنشطة او التمويل...)، وهي شكل اخر لإضعاف الفعالية التأثير. كما سبقت الإشارة الى ذلك، يشكل لبنان البلد الذي يتميز بهذه الوضعية لأطول فترة ممكنة، وبلغت ذروتها بعد ٢٠٠٥ إثر التغييرات السياسية التي تلت اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان، وهو ما أدى الى تطبيق متقدم لقانون الجمعيات (قانون ١٩٠٩) وهو قانون ليبرالي يقوم على مبدأ العلم والخبر وحرية العمل، ولم يكن مطبقا فعليا في فترات سابقة. كما عرفت بلدان أخرى مثل هذه الوضعية: تونس بعد الثورة، مصر خلال الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١-٢٠١٢، المغرب في فترات متقطعة لاسيما بعد الدستور الجديد عام ٢٠١١، موريتانيا خلال المرحلة الانتقالية بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وما تلاها حتى الربيع العربي عام ٢٠١١ وما بعده مباشرة الى حين عودة الحكم الفردي، وفي الجزائر مع الانتقال الى نظام تعددي بين ١٨٨٩ و ١٩٩٢ حين عاد نظام الطوارئ... الخ.

رابعا: الوضعية المتلبسة وهي التي تتسم بالارتباك

والتفاوت ضمن البلد الواحد لأسباب مختلفة، بحيث يكون من الصعب تحديد وصف دقيق لوضعية الفضاء المدني. مر لبنان بمثل هذه الوضعية خلال فترة الحرب الاهلية بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. ضعفت الدولة المركزية الى حدود كبيرة وكانت شبه غائبة عمليا، وكان المجال الجغرافي اللبناني موزعا الى مناطق نفوذ لأحزاب وميليشيات ذات توجهات مختلفة. من الناحية العملية حلت الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني محل الدولة في تلبية احتياجات المواطنين،

السعودية وفي معظم مراحل التاريخ الحديث للدول الخليجية الأخرى مع استثناءات لفترات معينة في الكويت والبحرين).

وضعية النظم الديكتاتورية او الاستبدادية او المراحل التي يسود فيها هذا الحكم في بلد ما، قد لا تختلف من حيث الممارسة العملية عما سبق لجهة المنع والقمع. الا ان الاختلاف عن النظم الشمولية هي في كون العنصر العقائدي - الأيديولوجي يلعب دورا شديد الأهمية في النظم الشمولية في حين الوضع ليس كذلك في النظم الديكتاتورية التي غالبا ما تتخذ طابعا حكم عسكري او بوليسي - امنى، ولو دام فترة محدودة في الزمن. هذه وضعية مصر في الوقت الراهن، ووضعية تونس تحت حكم بن علي، ووضعية المغرب في الستينات والسبعينات والثمانينات تحت حكم الملك الحسن الثاني، وفي مرحلة الحكم العسكري المطلق في موريتانيا (بين ١٩٧٨ و ١٩٩١) ... الخ. وغالبا ما تمر في البلد المعنى فترات زمنية قد تطول او تقصر يطغى فيها الطابع الاستبدادي للسلطة،

- ويبلغ تقييد الفضاء المدني وقمع المجتمع المدني مستوى شديدا بأشكال مختلفة. ويحصل ذلك عادة أحداث هامة في البلد، مثل انقلاب عسكري، او حصول انتفاضات شعبية او تنامي المعارضة للنظام، او تكون هناك فترات من اضطراب الامن او حرب اهلية او غير ذلك. وتستخدم هذه الاحداث والتطورات من اجل تبرير التشدد في «حفظ النظام» وضبط الوضع ومنع الاخلال بالامن والمساس بالمصلحة الوطنية والسلم الاجتماعي ... الخ. حصل ذلك في البحرين بعد ٢٠١١ خصوصا، حيث تم التراجع عن هامش الحرية النسبية المتاح للحركات السياسية والمدنية الى التقييد والمنع التام. كما حصل في الاردن في فترات متكررة، وحصل في لبنان في مرحلتين في الستينات في عهد فؤاد شهاب حيث توسع النهج الأمني في التعامل مع الاحزاب والنقابات والمنظمات، وكذلك في مرحلة الوصاية السورية على لبنان في مرحلة ما بعد الطائف (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) حيث جرى عمل ممنهج لتقسيم الاحزاب، والسيطرة الامنية على النقابات، والتضييق على الجمعيات والمنظمات المدنية.

• ثانيا: وضعية التقييد والتقييد النسبي، وهي الوضعية

السائدة لأطول فترة ممكنة في الدول العربية (ما عدا البلدان ذات النظم الشمولية). والتفاوت بين التقييد والتقييد النسبي قائم ولكن له طابع كمي أكثر مما هو اختلاف جوهري. في هذه الوضعية لا يصل الامر الى المنع والملاحقة القانونية المعممة وتنفيذ العقوبات، وانما يتم استخدام القانون والاجراءات الإدارية وبشكل متشدد، ويمكن ان تكون هناك ملاحقات ومنع جزئي او ضد فئة من المنظمات الحقوقية غالبا، او منع نوع معين الأنشطة. ويمكن ان تتناوب وضعيات التقييد في البلد الواحد، فعندما يشعر النظام بقدر من الامن والاستقرار، يلجأ الى التخفيف من إجراءات القمع والتقييد المعممة ويلجأ الى استهداف فئات او أنشطة معينة. وقد ينتج ذلك أيضا عن تراخي القبضة بحكم ضعف النظام نفسه، كما بحكم الحاجة

نجيب ... الخ).

لا صوت يعلو فوق صوت المعركة:

هو ذريعة بالغة الأهمية سواء بصيغته هذه في الدول التي خاضت تجربة الحرب ضد إسرائيل (مصر، سوريا... وغيرها من الدول المتأثرة بالفكرة القومي، ومن ضمنها تجربة منظمة التحرير الفلسطينية أيضا وإن مع بعض التميز). تحت هذه الذريعة يتم اسكات الأصوات المستقلة والمعارضة، وتقييد الفضاء المدني بحجة الأولويات وعدم اضعاف الجبهة الداخلية والحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة العدو الخارجي عموما. ذريعة سائدة منذ الخمسينات، ولا تزال مستمرة في صيغة معدلة للعدو الخارجي الذي يجب مواجهته موحدين ودون تشويش داخلي من قوى سياسية او مدنية. من هذه الصيغ مواجهة القوى العظمى «الامبريالية الأميركية او الغربية» او المخططات «السوفياتية الشيوعية»، او الحفاظ على السلم الأهلي في ظل الحرب والنزاعات بعد ٢٠١١، او المشاريع الإيرانية او التركية الخ. الاستراتيجية السلطوية هنا تقوم على خلق العدو، واختزال الأولويات الى مواجهته حصرا، واعتبار أي موقف اخر تشتيتا للجهود وصولا الى اعتباره مؤامرة وخيانة.

أي ان دورها زاد وتعزز حضورها ولم يكن هناك تقييد حكومي لعملها. لكن من جهة ثانية كان هناك حرب واعمال عسكرية الامر الذي يقيد العمل أيضا، كما كانت هناك قوى سياسية ذات توجهات مختلفة، ومقابل حرية العمل في مجال الإغاثة مثلا، كان هناك تقييد او تغييب لأي عمل من نوع اخر. كما أن بعض الأطراف المسيطرة على الأرض ضمن منطقة معينة كان يتبع أيديولوجيا سياسية لها طابع شمولي (ديني او طائفي او تسلطي نفعي) بما يعني الجروح نحو المنع والقمع الشديد (لم يكن هناك قانون) واحتكار العمل والتمثيل المدني الى جانب التمثيل السياسي. بهذا المعنى يمكن وصف هذه المرحلة بانها ملتبسة ومتفاوتة. ومرت مصر بمرحلة من هذا النوع بعد خلال المرحلة الانتقالية وحكم الاخوان (٢٠١٢ - ٢٠١٣) حيث ان الارتباك هنا ناجم عن عدم حسم الخيارات السياسية للنظام ازاء العمل المدني، وهو ارباك يميز الحالات المعقدة (تمثل فلسطين الواقعة تحت الاحتلال وتحت سلطة وطنية مجزأة بين الضفة وغزة، غير مكتملة السيادة، حالة شديدة التعقيد أيضا تتطلب تحليلا مفصلا وخصوصا، اذ تمتزج وتزامن فيها كل الوضعيات الممكنة).

المجتمع المدني بما هو غطاء للمعارضة السياسية اليسارية والاسلامية:

ووفق هذه الذريعة يجري اعتبار منظمات المجتمع المدني والنقابات والحركات الاجتماعية بانها مجرد غطاء للحركات السياسية المعارضة. وقد حصل تناوب بين اعتبارها غطاء للحركات اليسارية في المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة، ثم تحول الخصم السياسي الى الإسلاميين في التسعينات ولاسيما بعد ٢٠١١. وخلال السنوات الأخيرة فإن شعار محاصرة الإسلاميين والإرهاب الديني تحول الى الذريعة المفضلة لتقييد شديد للفضاء المدني والحريات العامة وصولا الى الملاحقة القانونية والمنع بأشكاله المختلفة الذي طال مختلف المكونات المدنية. وغالبا، في الوقت الذي كانت التيارات والجمعيات الإسلامية تملك وسائل للتحايل واستيعاب الضغط عليها، بما في ذلك التمويل، فإن الحركات المدنية دفعت ثمنا مضاعفا.

مكافحة الإرهاب:

وهي من الذرائع المفضلة هذه الأيام لأنها مقبولة - ان لم نقل مشجعة - دوليا. والتقييد هنا لا يشمل الحكومات الوطنية بل الجهات المانحة أيضا. وتكمن خطورة هذه الذريعة في الخصائص الثلاث التالية: أولا انه تتم وفق آليات قانونية ووفق قوانين مكافحة الإرهاب، أي ليس فيها مخالفة للقانون، وأنها استخدمت من أجل التراجع عن فسحة الحرية التي اوجدتها قوانين سابقة وتم تعليقها او حجبها بموجب قوانين الإرهاب؛ وثانيا لأنها مقبولة دوليا ولا تشكل أي عائق للعلاقة النفعية بين الحكومات وبين منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة بمجرد وجود شبهة علاقة مع الإرهاب. وثالثا لأن أثرها كبير ومباشر، سواء لكونها تؤدي على عقوبات قضائية إدارية شديدة (حل الجمعية، منع النشاط، السجن ... الخ)، او لجهة أثرها المالي

الخلاصة العامة لهذه الوضعيات، هي في كون أيما من البلدان العربية لم تعرف فعليا فضاء مدنيا يمكن وصفه بانه يتيح حرية العمل المتكامل والمستمر للمجتمع المدني ومكوناته. وأن أقصى ما وصل اليه الوضع هو قدر من الحرية النسبية او الجزئية لفترات معينة ومتفاوتة حسب البلدان، الا ان الطابع الغالب هو وضعية من التقييد، يمكن أي يخفف الى تقييد نسبي في بعض الفترات، او ينجح نحو التقييد الشديد وهو الأكثر حضورا في التجربة التاريخية للبلدان العربية.

تبدل الذرائع

لدى مراجعة التقارير الوطنية، يمكن ملاحظة تعدد الذرائع التي تستخدم لتقييد المجتمع المدني، وتناوبها حسب المراحل التاريخية، مع وجود بعض التشابه بين الدول العربية المختلفة في أكثر من جانب. ويمكن تكتيفها بالذرائع التالية:

الشرعية الوطنية او الثورية:

بعد الاستقلال الوطني او الانقلابات التي أدت الى نشوء نمط معين من الأنظمة، كان الأساس التعامل مع أي طرف سياسي او مدني لا يحتاج الى مبررات سوى الى التوافق مع الشرعية الوطنية او الثورة للأنظمة الجديدة او الرئيس او الحاكم الكاريزماتي غالبا الذي ان يستند الى تأييد شعبي (وإن عاطفي). فهذه الأنظمة في لحظة قوتها لا تحتاج الى ذرائع وتبريرات من اجل تقييد الفضاء المدني والحريات، اذ هي تعبر عن المصلحة الوطنية ولا يجوز مخالفتها. انها مرحلة التأسيس للنظام الحاكم، والتقييد طال كل من يشتهيه بأنه معارض للنظام، بما في ذلك رموز الحركة الاستقلالية او الثورية نفسها في سياق الصراع بين الاجنحة (تونس بورقيبه - اليوسفي، الجزائر بن بلا - بومدين، مصر عبد الناصر -

حيث انها استدعت أيضا وسائل تقييد التمويل شديدة ومستمرة. ومن متمات ذريعة الإرهاب (بما هي مسألة عالمية) فروع أخرى من نظرية المؤامرة لجهة العلاقة مع طرف خارجي تعتبره الحكومة عدوا، او لجهة توسيع تعريف الإرهاب ليشمل أطرافا على خصومة من سلطة او دولة ما (كما هو الحال مع المنظمات الفلسطينية المستقلة من قبل المانحين الدوليين؛ او الجمعيات الكردية ومن يتعامل معها بالنسبة الى تركيا؛ او الاخوان المسلمين في مصر؛ او إيران في دول الخليج؛ او جمعيات معارضة للنظام او لأطراف معينة في سوريا ... الخ).

الحفاظ على السلم الأهلي والأمن الاجتماعي:

وهي ذريعة تستخدم في الدول التي عانت من حروب او نزاعات داخلية او عندها حجم من اللاجئين كبير نسبيا، او دولا عندها حدود مع دول غير مستقرة، او حتى دولا تعاني من أزمات اقتصادية او اجتماعية مزمنة او مستجدة. في هذه الحالة تستخدم ذريعة الحفاظ على الامن الوطني، والسلم الأهلي، او الاستقرار السياسي والاجتماعي، من اجل تقييد الحريات بشكل عام، وتقييد الفضاء المدني (الأردن، السودان، العراق ... الخ). وبشكل فإن معظم الحكومات تستخدم الازمات من اجل تقييد الفعل الاحتجاجي من أي نوع.

التمويل الخارجي والفساد:

بعد ٢٠١١ حصل بعض التحول السياسي نحو المزيد من المرونة في النظم السياسية في البلدان العربية (تحول عام لا يخلو من استثناءات)، وكان لا بد للذرائع المستخدمة في تقييد الفضاء المدني ان تتغير لتناسب هذه التحولات. وبرزت بقوة (الى جانب مسألة الإرهاب) ذرائع ثلاث بينها قدر من الترابط هي: التمويل الخارجي للجمعيات، والفساد المالي، والحوكمة الداخلية للمنظمات. معظم الحكومات تستخدم هذه الذرائع بشكل متفاوت. الحكومات الأكثر تشددا تركز على مسألة حظر التمويل الخارجي واعتباره غير قانوني وذريعة لمنع والاحالة الى المحاكمة كما في مصر والبحرين والجزائر؛ في حين تسعى حكومات أخرى الى ضبط عملية التمويل وتقييد العلاقة بين المانح والجمعيات الوطنية من خلال مرورها ضمن الأليات الحكومية (المغرب، الأردن...)، وهي سمة للحكومات التي فيها قدر أكبر من المرونة في التعامل مع المجتمع المدني وتفضيل استخدام ذرائع أكثر لطفا من المنع السياسي الصريح. في السياق نفسه تستخدم ذرائع الفساد وغياب الشفافية في مصادر التمويل وطريق الصرف، وكذلك ضعف الحكامة (الحوكمة) الداخلية (المغرب) بما هي ذرائع للتقييد وتشديد الرقابة.

القوانين بين النص والممارسة

تشكل القوانين عاملا هاما أيضا، وهي وثيقة الارتباط بالعامل السياسي. وثمة مستويان هنا، الأول يتعلق بالنص القانوني نفسه الذي ينظم عمل الفضاء المدني وعمل الجمعيات والنقابات؛ والثاني هو ما يرتبط بالتطبيق والممارسة. ولحظ المستويين معا في التحليل أمر ضروري، نظرا لوجود حالات عدة يكون فيها

النص مراعيًا للحد الأدنى من احترام حريات العمل المدني، في حين أن الممارسة او الإجراءات العملية يمكن أن تعيق ذلك أو تذهب حتى في الاتجاه المعاكس.

التشريعات التي تسمح بأكثر قدر من الحرية هي تلك التي تستند الى الدستور (بعض التعديلات الدستورية في عدد من الدول بعد ٢٠١١ تنص صراحة على مشاركة المجتمع المدني في التخطيط والعمل التنموي كما في تونس، والمغرب، وموريتانيا، والسودان... الخ). وهي أيضا القوانين التي تقوم على مبدأ «العلم والخبر» في انشاء الجمعيات (كما في لبنان وتونس مثلا) لا على نظام الترخيص المسبق. لكن كما سبقت الإشارة الى ذلك لا يتم الالتزام فعليا بهذه النصوص القانونية، او يتم التحايل عليها بطرق مختلفة: على الرغم من هذا القانون ساري المفعول في لبنان منذ استقلاله وقبل ذلك - قانون ١٩٠٩ العثماني، وهو قانون ليبرالي - لم يجر فعليا الالتزام به الا بعد ٢٠٠٥. قبل ذلك كان يجري الامتناع عن تسليم إيصال إيداع أوراق الجمعية قيد التأسيس، او يتم ارسالها الى التحقيق الأمني، او كانت وزارة الداخلية تتدخل في تغيير اهداف الجمعية ونظامها الأساسي... الخ. ومثل هذه الممارسات شائعة في معظم الدول العربية، لا سيما ان معظم القوانين تخضع الجمعيات الى نظام الترخيص المسبق، وتعطي السلطات الحكومية المعنية صلاحية الترخيص او حجبها، كما يمكن ان تعطى صلاحية إدارية لحل الجمعيات دون الحاجة الى اللجوء الى قرار قضائي.

ومن طرق التحايل مثلا الحالة التونسية حيث ان تم تعديل قانون ١٩٥٩ للجمعيات عام ١٩٨٨ وتم وضع تصنيف للجمعيات، ومن ضمنها فئة الجمعيات ذات الصبغة العامة التي فرض القانون عليها منع أعضاء قيادتها من الانتساب الى أحزاب سياسية، ومنعها من رفض انتساب أي فرد اليها الا إذا كان فاقدا حقوقه السياسية والمدنية، وذلك بغرض السيطرة عليها من الداخل. وقد استخدمت المواد القانونية ذات العلاقة من اجل حل الرابطة التونسية لحقوق الانسان التي رفضت الاستجابة لهذا القانون. في حين ان المرسوم الذي ينظم عمل الجمعيات عام ٢٠١١ يعتبر متقدما جدا لجهة مستوى الحرية المتاح فيه لتأسيس الجمعيات وعملها. كذلك سجل تقدم في الإطار التشريعي الناظم للحياة المدنية في المغرب، لكن الانتكاسة حصلت في الممارسة وفي استخدام قوانين مكافحة الإرهاب من اجل تقييد العمل المدني، لاسيما الذي يتخذ منه شكلا احتجاجيا. وفي مصر فإن القانون الناظم لعمل الجمعيات كان ولا يزال محل صراع مزمن بين المجتمع المدني وبين الحكومات المتعاقبة، ولم ينجح المجتمع المدني في فرض قانون يضمن حرية العمل، وبقي طابعه تقييديا ويعطي صلاحيات واسعة للأجهزة الحكومية غير القضائية في الرقابة والملاحقة وحل الجمعيات باستخدام الذريعتين المفضلتين للعلاقة مع الاخوان، والتمويل الأجنبي الممنوع. وفي موريتانيا في مرحلة الاحكام العسكرية الاستثنائية (١٩٧٨ - ١٩٩١) وصل الامر الى تأسيس نظام هجين سمي «هياكل تهذيب الجماهير» كان الهدف منه تنظيم المجتمع ومشاركته في التنمية والعمل التطوعي في مجالات اجتماعية محددة، ونشر الوعي

في صفوف المجتمع!؟

القيود المالية والعلاقة على المانحين

استخلاص اخير


تشكل القيود المالية واحدة من سائل الضغط وتقييد الفضاء المدني. يشترك الحكومات والمانحين والمنظمات الدولية بأشكال مختلفة ومتداخلة. من جهة الحكومات، يتخذ ذلك اشكالا قصوى مثل منع أي تواصل مباشر للحصول على تمويل خارجي من قبل الحكومة التي تعتبر ذلك غير قانوني، وقد يصل الامر الى حد التجريم والملاحقة (مصر، البحرين، السودان، سوريا... الخ). وفي صيغة اخرى اقل حدة يمكن ان تفرض الحكومة شروطا على المنظمات الدولية والجهات المانحة تشترط فيها ان يكون التعاون بينها ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الوطنية مجازا فقط في حال موافقة الحكومة وان يتم من خلال المؤسسات الرسمية (المغرب، الأردن... الخ). وفي صيغة ثالثة حيث لا تعتمد الحكومة مثل هذه السياسات، يمكن دائما للحكومة ان تقيد حصول منظمات المجتمع المدني المستقلة على التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع من خلال قيود مصرفية، ومن خلال اقتطاع جزء من هذا التمويل لمنظمات تابعة لها، بما في ذلك من خلال قيام المسؤولين الحكوميين أنفسهم او زوجاتهم واقاربهم بإنشاء جمعيات «غير حكومية» تكون لها الحصة الأكبر في التمويل على حساب المنظمات المستقلة. وغالبا ما يتم ذلك بالتواطؤ مع الجهات المانحة التي توافق على ذلك اما لأسباب سياسية او لأسباب تتعلق بتسهيل عملها الاخر.

من جهة أخرى فإن الجهات المانحة نفسها، والمنظمات الدولية، غالبا ما يكون لها خططها واولوياتها الخاصة بها التي لا تتطابق بالضرورة مع الأولويات الوطنية. وفي هذا الصدد ينشأ قيد جديد على عمل منظمات المجتمع المدني مصدره الاختلاف بالأجندات والتبعية المالية للمانحين لاسيما حيث منظمات المجتمع المدني حديثة وتجربتها غير مكتملة. ويلاحظ هنا تبعية كبيرة جدا للتمويل الأجنبي في عملها (مثل الجمعيات الموريتانية)، او يمكن ان تكون صاحبة تجربة ولكنها درجة اعتمادها على التمويل الأجنبي كبيرة الى درجة تمنعها من وضع برنامجها واولوياتها. ونجد مثل هذه الحالة في علاقة قسم كبير من الجمعيات الفلسطينية مع المانحين، وكذلك الامر في سوريا والعراق حيث نشأ عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في فترة زمنية قصيرة، وقسم كبير منها ارتبط منذ نشأته بالتمويل الأجنبي واجندياته. كما اننا نلاحظه أيضا في الدول التي تتمتع بمناخ من الحرية والتجربة المدنية، حيث نشأت منظمات مجتمع مدني محترفة وهي في عملها اشبه بشركات مدنية تقن تقديم المشاريع للجهات المانحة، وتتجح في إقامة صلات مستقرة مع مانحين محددين تمتد لسنوات (مثلا لبنان وغيره).




www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 @ArabNGONetwork

 Arab-NGO-Network-for-Development

 [anndmedia](https://www.youtube.com/anndmedia)